

معالم التجديد الفقهي عند العلامة الأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري (ت 1415 هـ) - دراسة تطبيقية

الباحثة سارة الرويني

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، تكوين الدراسات الإسلامية وقضايا المجتمع المعاصر

إشراف: أ.د أناس لغبسي

جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط

المملكة المغربية

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان معالم التجديد الفقهي عند الإمام المحقق عبد الحي بن الصديق الغماري (ت 1415 هـ)، وبسط منطلقاته المنهجية التي رام من خلالها إحياء سنة الاجتهاد المطلق، وتحرير الفروع الفقهية من قيود الجمود المذهبي والتعصب المقيت، مستنداً في ذلك إلى قوة الدليل وصريح الحجة.

تُعنَى الدراسة ببيان الرحلة العلمية المتكاملة للشيخ وامتداداتها بين ربوع الزاوية الصديقية بطنجة والجامع الأزهر الشريف، لتبين كيف وظف ملكته الأصولية والحديثية العميقة في نقد متون السنة النبوية وفق القواعد المقاصدية الكلية، معتمداً على روح التيسير ورفع الحرج التي تنبني عليها أحكام الشريعة الغراء. كما تقف على مواقفه الاجتهادية الناقدة لبعض الأحكام المشددة التي غلبت على التطبيق العملي في المذهب المالكي وغيره من المذاهب.

وتتعمق الدراسة في رصد التطبيقات العملية لهذا المشروع التجديدي من خلال استقراء فتاوى الشيخ ونوازلهم؛ كأحكام إمامة الجمعة وشروطها، ومسائل الطهارة والتميم، فضلاً عن مقارنته الاستدلالية المتميزة لنازلة "الدخان" وحكم الصلاة خلف متعاطيه، مما يبرز مدى ارتباط فقهاء الواقع المعيش وقدرته على معالجة إشكالاته بموضوعية وحكمة.

وتتلخص الدراسة في خواتيمها إلى أن المشروع الإصلاحي والتجديدي للعلامة الغماري لم يمثل بحال من الأحوال قطيعة مع التراث أو انفلاتاً عن أصوله، بل جاء امتداداً واصلاً لمنهج المحققين الكبار من أهل الأصول والحديث، وموازنة دقيقة ومحكمة بين رصانة الاتباع لأدلة الوحي وحرية الاجتهاد المقاصدي المستوعب لمتغيرات الزمان والمكان.

الكلمات المفتاحية: التجديد الفقهي، عبد الحي بن الصديق الغماري، الاجتهاد المطلق، مقاصد الشريعة، فقه الدليل، نقد التراث، التيسير، رفع الحرج، المدرسة المغربية المعاصرة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد؛ فقد اقتضت حكمة الله تعالى أن يقيض لهذه الأمة في كل زمان من يجدد لها دينها، ويستلهم من نصوص الشريعة ومقاصدها ما يستجيب لتحديات الواقع ومتغيراته. ولم تكن حركة التجديد الفقهي في تاريخنا الإسلامي بمعزل عن السياقات الاجتماعية والسياسية التي عاشها العلماء؛ بل جاءت لتُحيي مقاصد الشريعة وتتجاوز الجمود والتقليد، وتمكّن الفقه من الاستجابة لمستجدات العصر والتفاعل مع قضاياها.

وفي خضم هذا المسار التاريخي الطويل، برزت في ساحة الفكر الإسلامي المغربي شخصيات علمية كبرى أخذت على عاتقها إعادة البناء المنهجي للفقه. ويقف العلامة المحقق والفقيه المدقق عبد الحي بن الصديق الغماري (ت 1415هـ) في طليعة هؤلاء الأعلام المجددين، إذ لم يكن عالماً ناقلاً فحسب، بل أسس لمسار فقهي حر ومستقل ينحاز بحزم للدليل والبرهان، مبتعداً عن التعصب المذهبي إلى اجتهاد قائم على التحقيق والفهم العميق لمقاصد الشريعة.

وقبل الخوض في تفاصيل هذه الدراسة، لا بد من تأصيل دلالة المصطلحات التي ينبني عليها هذا البحث؛ فـ"التجديد" لغة: إحياء ما بلي أو اندرس بوصفه نقيضاً للخلق¹، وهو المعنى الذي ينسجم مع مدلوله اصطلاحاً بأنه: "إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة، والأمر بمقتضاهما، وإماتة ما ظهر من البدع والمحدثات"². وأما الفقه، لغةً فالفهم والعلم والإدراك³، واصطلاحاً: استقرار عند الجمهور في تعريفه الأشهر بأنه: العلم بالأحكام الشرعية الفرعية المستنبطة من أدلتها التفصيلية⁴، في ارتباط وثيق لا ينفك فيه المعنى الاصطلاحي عن أصله اللغوي؛ إذ هو ثمرة ذلك الفهم والإدراك المتعلق بأفعال العباد.

وبناءً عليه، فإن التجديد الفقهي باعتباره لقباً – وإن غاب صراحة في كتابات الباحثين الذين اكتفوا ببيان مبادئه – إلا أنه يتجلى لدى القرضاوي في الاستفادة من قواعد الفقه ذاته لتطويره، ليكون التجديد عنده: "ممارسة الاجتهاد لمعالجة نوازل العصر دون إحلال بالثوابت الشرعية"⁵.

وفي هذا السياق، تبلور إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تمثلت معالم التجديد الفقهي في مشروع الشيخ عبد الحي بن الصديق الغماري، وكيف استطاع أن يوازن بين أصالة التراث وروح الاجتهاد؟

¹ - ينظر: مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م، (1/409) / الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت 1987م، (2/454).

² - عون المعبود شرح سنن أبي داود لشرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1415هـ، (11/263).

³ - انظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، (4/442). / لسان العرب محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط3، (1414هـ -)، (13/522-523).

⁴ - انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط1، 1999م، (1/3)، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، دراسة وتحقيق: د. سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية، ط1، 1998م، (1/130)، وغيرهم.

⁵ - انظر الفقه الإسلامي بين الأصالة والتحديد، د. يوسف القرضاوي، ط2، مكتبة وهبة، مصر: 1419/1999، (ص28).

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

ما هي المنطلقات والقواعد الأساسية التي بُنيت عليها الرؤية الفقهية للشيخ؟

ما هو موقف الشيخ من التقليد الأعمى، وكيف انتصر لفقه الدليل؟

ما هي أبرز الأمثلة والنماذج العملية التي تجسد مشروعه التجديدي؟

وتكمن أهمية الموضوع في إبراز جانب حيوي من الفكر الإسلامي والمغربي المعاصر؛ إذ يقدم نموذجاً تجديدياً يجمع بين التراث ومتطلبات العصر، ويظهر قدرة الفقه على معالجة المستجدات بالاعتماد على الدليل وفهم المقاصد.

وللإجابة عن إشكالية هذا البحث وتساؤلاته، اعتمدتُ المنهج الاستقرائي التحليلي؛ من خلال جمع آراء الشيخ عبد الحي الغماري ومواقفه الفقهية وتتبعها، ثم تحليلها لفهم خبايا مشروعه التجديدي وإبراز أهم معالمه.

ولإحاطة بهذا الموضوع من مختلف جوانبه، انتظمت هذه الدراسة في مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: ترجمة الشيخ عبد الحي بن الصديق الغماري ومسيرته العلمية

المبحث الثاني: معالم التجديد الفقهي عنده

المبحث الأول: ترجمة الشيخ عبد الحي بن الصديق الغماري ومسيرته العلمية

المطلب الأول: اسمه ونسبه، مولده وأسرته

من المبادئ المنهجية المسلم بها أن دراسة سير الأعلام والعلماء تمثل المفتاح الأساسي لفهم أبعاد مشروعه الفكري واجتهاداته؛ فلا يمكن إدراك طبيعة أي فكر بمعزل عن بيئته ومساره. من هذا المنطلق، يخصص هذا المبحث للتعريف بالعلامة الشيخ عبد الحي بن الصديق الغماري، متتبعين جذوره العريقة، ومحطات تحصيله المعرفي وتلقيه للعلوم بين حواضر المغرب ومصر، وصولاً إلى مسيرته التعليمية ومؤلفاته، بما يكفل رسم صورة متكاملة عن البيئة التي نشأ فيها وصقلت شخصيته العلمية.

1- اسمه ونسبه

هو الشيخ، الفقيه، المحقق، المدقق¹، عبد الحي بن محمد بن الصديق، ويتصل نسبه النبوي الشريف بالإمام علي وفاطمة الزهراء رضي الله عنهما عن طريق مولانا إدريس الأكبر.

وتعود أصول أسرته إلى قبيلة بني يزناش بتلمسان، واستقر أجدادهم في القرن العاشر الهجري بقرية تُجكان التابعة لقبيلة غمارة (بني منصور). ويجتمع له الشرف من جهة أمه أيضاً، إذ تنحدر من إدريس الأكبر وهي حفيدة الإمام أحمد بن عجيبة الحسني (ت 1224 هـ)².

¹ - انظر: تكملة معجم المؤلفين، وفیات (1397-1415 هـ) = (1977-1995 م)، محمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1418 هـ - 1997 م، (ص 276-277).

² - انظر: البحر العميق في مرويات ابن الصديق، أحمد بن الصديق الغماري، دار الكتي، القاهرة، 2007 (ص 47-48)، والتصور والتصديق بأخبار الشيخ محمد بن الصديق، أحمد بن الصديق، مكتبة الخانجي، مصر، 1366 هـ، (ص 6)/الداوي لعل الجامع الصغير وشرحي المناوي، أحمد بن الصديق الغماري، دار الكتي، القاهرة، مصر، ط1، 1996 م، (ص 53).

2- ميلاده ونشأته

وُلد الشيخ عبد الحي بطنجة في جمادى الثانية 1335هـ / 1918م، في مرحلة اتسمت بالتقلبات والاضطرابات إثر فرض نظام الحماية على البلاد سنة 1912م.

نشأ في كنف والده بالزاوية الصديقية، فحفظ القرآن وتلقى مبادئ العلوم¹. وإزاء فطنته المبكرة، لقّبه أبوه بـ "اللكنوي"² إعجاباً برجاحة عقله، لتحقيق فراسته ويغدو الشيخ أحد أبرز أعلام المغرب في الشريعة، لاسيما الفقه وأصوله.

3- أسرته وبيئته العلمية

تأتي أهمية العلامة عبد الحي بن الصديق الغماري من انبثاقه عن الأسرة الصديقية؛ تلك الدوحة المغربية العريقة التي غدت رمزاً للنبوغ والاجتهاد العلمي، وصنعت بجهود أبنائها نهضة فكرية فارقة بالشمال المغربي خلال القرن العشرين، متسيدة لواء التجديد والاجتهاد في النوازل والمستجدات المعاصرة.

وقد استمدت هذه الأسرة مكائنها المرموقة وريادتها في بلاد المشرق والمغرب من عنايتها الاستثنائية بعلم الحديث، وتأسيسها لرؤية نقدية صارمة قائمة على التحقيق والتوثيق والجرأة العلمية؛ وهو ما أثمر مناظرات وردوداً علمية محكمة على كبار المحدثين قديماً ومعاصراً. هذه البيئة الحاضنة والمحفزة هي التي صقلت شخصية عبد الحي وأبرزته مجدداً ناقداً فريداً، متغذياً من إرث هذه المنظومة العلمية الزاخرة بأعلامها:

- الشيخ محمد بن الصديق (1295-1354هـ): الإمام العلامة المجتهد، وحافظ المغرب الذي رسخت قدمه في مختلف فنون العلوم والمعارف³.
- الشيخ أحمد بن الصديق، المكنى بأبي الفيض (1320-1380هـ): الحافظ المحدث والناقد المسند الشهير بسعة اطلاعه واجتهاده⁴.
- الشيخ عبد الله بن الصديق، المكنى بأبي الفضل (1328-1413هـ): الفقيه الأصولي، الباحث المحقق، وأحد أعلام الأزهر الشريف⁵.

¹ - انظر: إسعاف الإخوان الراغبين بتراجم ثلة من علماء المغرب المعاصرين، محمد بن الفاطمي السلمي، الشهير بابن الحاج، تقديم الأستاذ عبد الله كنون، مطبعة الجديدة، ط1، 1412هـ / 1992م، (ص351).

² - هو محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (1264-1304هـ / 1848-1887م) عالم بالحديث والتراجم من فقهاء الحنفية. من كتبه: (الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل - مجموعة الفتاوى)، انظر ترجمته في كتاب: الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 2002م، (6/187).

³ - انظر: صديقيون ريجانة طنجة سيدي محمد بن الصديق وأنجاله الأشقاء الخمسة الغماريون، المختار محمد التمساني، تقديم: الشيخ أبي الفتوح عبد الله التليدي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ / 2007م، (ص14-17) / التصور والتصديق بأخبار سيدي محمد بن الصديق، أحمد بن الصديق، (ص45).

⁴ - انظر: سل النصال للنضال بالأشياخ وأهل الكمال، عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة، تحقيق وتنسيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1417هـ / 1997م، (ص181) / البحر العميق في مرويّات ابن الصديق، أحمد بن الصديق الغماري، (ص99).

⁵ - انظر: إسعاف الإخوان الراغبين بتراجم ثلة من علماء المغرب المعاصرين، محمد بن الفاطمي السلمي، (ص397) / تكملة معجم المؤلفين، محمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف (ص349).

- الشيخ محمد بن الصديق، الملقب بالزمزمي (1330-1408هـ): الإمام العلامة والداعية البارع ذو المشاركة الواسعة في علوم التفسير والتاريخ والأصول¹.
- الشيخ عبد العزيز بن الصديق، المكنى بأبي اليسر (1338-1418هـ): الناقد الخبير وذو بصيرة في علم الحديث².
- وإذ تميز هؤلاء الأعلام بتعدد مشاربهم واستقلال مناهجهم ضمن مدرسة فكرية تجديدية كبرى تنافس المدارس المشرقية، فقد تفرّد عبد الحي بن الصديق بملكية نقدية وثق بها مشروعه التجديدي. وقد امتد هذا العطاء المبارك عبر أجيال لاحقة بظهور أعلام كرام كالشيخ الحسن، وإبراهيم، وعبد الباري، والدكتور عبد المنعم، لتستمر الزاوية الصديقية في رفد الساحة العلمية بمراجعة أصيلة وأدوات أكاديمية حديثة.

المطلب الثاني: مساره العلمي والعملية

وامتداداً لهذه البيئة الروحية والعلمية الأصيلة، تبلور مسار العلامة عبد الحي بن الصديق عبر محطات أساسية كشفت عن همته العالية وجده المتواصل في تحصيل العلوم:

- 1- **البدايات التأسيسية:** نشأ في كنف الزاوية الصديقية وتحت رعاية والده، فحفظ القرآن على يد الفقيه سيدي محمد الأندلسي المصوري، وتلقى المتون العلمية وشروحها على يد والده الشيخ سيدي محمد المنصور، وشقيقه أحمد أبي الفيض وعبد الله أبي الفضل، وخاله أحمد بن عبد الحفيظ بن عجيبة، والعلامة سيدي العربي بن العربي بوعباد³.
- 2- **رحلة الأزهر:** شد الرحال سنة (1355هـ) برفقة شقيقه عبد العزيز إلى الأزهر الشريف بمصر، فأقام فيه عشر سنوات مجدداً في تحصيل العلوم عن كبار شيوخه، أمثال: العربي الدسوقي، وحسن مذكور، ومحمد البرديسي الشربيني، ومحمود إمام، ويوسف النحاس، وعبد السلام غنيم الضير⁴.
- 3- **العودة والتدريس:** عاد إلى طنجة سنة (1365هـ) متفرغاً للتدريس والإلقاء عبر منابر بيته والزاوية والمعهد الديني⁵، فتخرج على يديه جيل من العلماء والمفتين والأكاديميين؛ أبرزهم: عبد الله الزراد، وأحمد بو عياد، وعبد الرحمان البقالي، ومحمد

¹ - انظر: إسعاف الإخوان الراغبين بتراجم ثلة من علماء المغرب المعاصرين، محمد بن الفاطمي السلمي، (ص121) / صديقيون ربحانة طنجة، المختار محمد التسماني، (ص106-107-108-111).

² - انظر: ترجمته في المجلة الغمارية، إصدار واحدة آل البيت لإحياء التراث والعلوم، فلسطين، العدد 20، 1434هـ، (ص15) / صديقيون ربحانة طنجة، المختار محمد التسماني، (ص155).

³ - انظر: الأجوبة الفقهية للأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري، عبد الحي بن الصديق الغماري، جمع ودراسة وتعليق، د. محمد إلياس المراكشي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ (ص11-12) / صديقيون ربحانة طنجة، المختار محمد التسماني، (ص137).

⁴ - انظر: تنوير العقول برسائل عبد الحي بن الصديق الغماري في الفقه والأصول، عبد الحي بن الصديق الغماري، جمع ودراسة وتعليق، د. محمد إلياس المراكشي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1440هـ-2019م، (ص22) / صديقيون ربحانة طنجة، المختار محمد التسماني، (ص138).

⁵ - انظر: علماء وصلحاء أدركتهم، عبد الله عبد المومن الغماري، دار الأمان الرباط، 2014، (ص44).

السيحة، والفقهاء أحمد الناصري، ومحمد المختار التسماني، والعلامة عبد الله التليدي، والدكتور محمد الفقير التسماني¹،
والدكتور علي جمعة (مفتي مصر الأسبق)².

4- إنتاجه العلمي وآثاره المعرفية³

مثّل العلامة عبد الحي بن الصديق مدرسة فكرية قائمة بذاتها، امتزجت فيها دقة الفقه، وقواعد الأصول، ومهارة النقد
الحديثي. وقد أسفر هذا التميز العلمي عن نحو ثلاثين مصنفاً؛ اتسمت بالعمق والمنهجية والاجتهاد الحر بعيداً عن التعصب
المذهبي. وتتوزع هذه الجهود بين مطبوعات وكتب مرقونة ومخطوطات، ومن أبرزها ما يلي:

- المؤلفات المطبوعة:

أريج الأس في إبطال فتوى عالم فاس (1986م).

إقامة الحجة على عدم إحاطة الأئمة الأربعة بالسنة (1988م).

الحجة الدامغة على بطلان دعوى تضليل حاليّ الحجة (2006م).

رخص الطهارة والصلاة وتشديدات الفقهاء (1992م).

- الرسائل والكتب المرقونة:

الإقناع باعتبار خلاف داود في الإجماع (1375هـ).

ثبوت الأجر في صلاة الوتر بعد الفجر (1402هـ).

- المؤلفات المخطوطة:

المجتبى في التفسير والحديث والفقه (1404هـ).

الأدلة القوية على أن عمل فاس ليس أصلاً تشريعياً.

الإعلام بما خالف فيه الأئمة السنة الصحيحة.

¹ - انظر: نظرات في بعض كتب السيد عبد الحي بن الصديق، من منشورات المجلس العملي المحلي بطنجة، ضمن سلسلة علماء في ضيافة المجلس
العلمي، (138/3).

² - انظر: حكم اللحم المستورد من أوروبا النصرانية أو الرد القوي على ابن العربي والقرضاوي، عبد الحي بن الصديق الغماري، تقديم المختار محمد
التسماني، المطابع المغربية والدولية، طنجة، ط3، 1414هـ-1994م، المقدمة، (د).

³ - انظر: صديقيون ريجانة طنجة، المختار محمد التسماني، (143-144).

5- مسيرته المهنية ورسائله التعليمية

عقب عودته إلى طنجة، انصرف العلامة عبد الحي للتدريس بالزاوية الصديقية¹، وتولى سنة (1373 هـ) إدارة المعهد الإسلامي حيث أحدث إصلاحات منهجية بارزة². ورغم عزله بعد عامين، واصل رسالته التربوية في بيته والزاوية، وشارك في برنامج "اسألوا أهل الذكر" الإذاعي³.

وفي مرحلة لاحقة، عاد للمعهد أستاذاً للتفسير والحديث واللغة، مركزاً على بناء شخصية الطالب الناقدة ومحاربة التقليد. وظل وفيّاً لرسالته حتى طلب تقاعده لعدم توافق النظام التعليمي الرسمي مع تطلعاته التجديدية، وتكفي دلالة على مكانته العلمية إعجاب مفتش الأصول بدرسائه وتقبيله رأسه إجلالاً⁴.

المطلب الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

حظي العلامة عبد الحي بن الصديق بمكانة علمية رفيعة بوصفه عالماً من أعلام الاجتهاد وموسوعة شرعية ولغوية متكاملة؛ فقد تميز بتمكنه الراسخ من ركني الاجتهاد (الحديث والأصول) وتحرره من ربة التقليد الأعمى. وقد حظي بتقدير كبار العلماء وإجماعهم على غزارة علمه، ومن أبرز تلك الشهادات:

إشادة الأعلام المعاصرين: كقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الغني جسوس فيه: "العالم الأصولي المتبحر المشارك، الناقد المحرر، المحدث المناظر البار، فضيلة الشيخ سيدي عبد الحي بن الإمام الحجة سيدي محمد بن الصديق الحسني حفظه الله"⁵.

تقدير تلامذته الأبرز: مثل ما وصفه به تلميذه المختار بن محمد التمساني بقوله: "... شيخنا الإمام الذي له من سعة الأفق وملكة التحصيل ودقة الفهم ما يبهر العقول"⁶.

شهادة الدكتور علي جمعة: في تقييده لكتابه حكم اللحم المستورد، حيث أثني على تمكنه في الحديث والأصول والفقه والمناظرة، واختتمها بقوله: "... فهو عالم عامل يطابق اسمه مسماه... أحيا الله به ما درس من العلم والسنن، فهو عبد الحي"⁷.

¹ - انظر: عبد الحي بن الصديق الغماري الأصولي الناقد والمجتهد المجدد، د. محمد إلياس المراكشي، دار القلم، دمشق، ط1، 1330هـ-2019م، (ص 17).

² - انظر: إسعاف الإخوان الراغبين بتراجم ثلة من علماء المغرب المعاصرين، محمد بن الفاطمي السلمي، (ص 353).

³ - انظر: المرحوم الشيخ سيدي عبد الحي بن الصديق لعبد السلام البقاش، من منشورات المجلس العملي المحلي بطنجة ضمن سلسلة علماء في ضيافة المجلس العملي، (3/136) علماء وصلحاء أدركتهم، عبد الله عبد المؤمن الغماري، (ص 46).

⁴ - المرحوم الشيخ سيدي عبد الحي بن الصديق لعبد السلام البقاش، (3/135).

⁵ - انظر: تبين المدارك لرححان سنية تحية المسجد وقت خطبة الجمعة في مذهب مالك، عبد الحي بن الصديق الغماري، تقديم الطبعة الثانية، عبد اللطيف بن عبد الغني جسوس، دار الفرقان للنشر الحديث، 1405هـ، (ص 8).

⁶ - انظر: حكم اللحم المستورد من أوروبا النصرانية أو الرد القوي على ابن العربي والقرضاوي، عبد الحي بن الصديق الغماري، المقدمة، (د).

⁷ - انظر: حكم اللحم المستورد من أوروبا النصرانية أو الرد القوي على ابن العربي والقرضاوي، المقدمة، (و).

المطلب الرابع: مذهبه العقدي والفقهي والسلوكي

1- الجانب العقدي¹: اتسمت المدرسة الصديقية بالوسطية السلفية عقيدةً وتربيةً؛ فقد كان الشيخ عبد الحي سلفي الاعتقاد وصوفي المشرب، متحرراً في فكره وقوي الحجة. ورغم أنه لم ينص صراحةً على انتسابه العقدي، فإن تعريفه للحكم الشرعي بأنه «خطاب الله تعالى النفساني» يكشف تبنيه لعقيدة الأشاعرة في إثبات صفة الكلام النفسي، موافقاً بذلك تقارير الباقلي والجويني.

2- المنهج الفقهي والاجتهادي²: انطلق من المذهب المالكي منفتحاً على المذاهب الأخرى وتأثر بالمنهج الشافعي لاعتماده على الدليل والحديث الصحيح. وقد قام منهجه على:

رفض التقليد الأعمى: والتحرر من الجمود الفكري المعارض للنصوص الصريحة.

توقير الأئمة: مع إجلالهم والتماس العذر لاجتهادهم، مقابل نقد المتعصبة والمعادين.

الاستقلال العلمي: وتحكيم البرهان بغية إحقاق الحق.

3- المذهب السلوكي والتربوي³: نشأ الشيخ في "الزاوية الصديقية" التي أسسها والده، وتميزت بمنهج يجمع بين التحصيل العلمي والحديثي والتركيز الروحية، مع مواقف وطنية بارزة ضد الاستعمار. وقد امتد هذا الأثر إلى مصر عبر رحلات الأسرة الأزهرية، ليُتَوج بتأسيس تلميذه الدكتور علي جمعة طريقته "الصديقية الشاذلية" متأثراً بملامح هذه المدرسة.

المطلب الخامس: وفاته ومثواه الأخير

توفي الشيخ عبد الحي يوم الإثنين 15 شعبان 1415هـ (الموافق 16 يناير 1995م) عن عمر يناهز الثمانين عاماً، وووري جثمانه في زاوية والده بطنجة، تاركاً خلفه إرثاً علمياً وأثراً كبيراً بين العلماء والمريدين⁴.

وبهذا القدر من البيان لمسيرة الشيخ وحياته العلمية، نكون قد مهدنا الطريق لفهم معالم مشروعه العلمي⁵. بناءً على ذلك، ننتقل في المبحث القادم لاستعراض معالم اجتهاده الفقهي ورؤيته التجديدية في معالجة النصوص والنوازل.

¹ - انظر: صديقيون ريجانة طنجة، المختار محمد التسماني، (ص 18) / الإلهال بجواب السؤال عن حكم اغلال، عبد الحي بن الصديق بن الصديق الغماري، ضمن كتاب: الأجوبة الفقهية للأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري (ص 8).

² - انظر: الأجوبة الفقهية للأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري، عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص 14) / نقد مقال في مسائل من علم الحديث والفقه وأصوله وتفضيل بعض المذاهب، عبد الحي بن الصديق الغماري، دون طبعة وتاريخ، (ص 38) / المنحى المقاصدي عند العلماء المعاصرين، (الغماريون نموذجاً)، عبد الله الجباري، مجلة المسلم المعاصر، العدد 154، 30 أكتوبر 2014. / تنوير العقول برسائل عبد الحي في الفقه والأصول، عبد الحي بن الصديق الغماري، د. محمد إلياس المراكشي، (ص: 26). / ينظر: عبد الحي بن الصديق الغماري الأصولي الناقد والمجتهد المجدد، د. محمد إلياس المراكشي، (ص 19-20).

³ - انظر: الأجوبة الفقهية للأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري، عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص 11) / عبد الحي بن الصديق الغماري الأصولي الناقد والمجتهد المجدد، إلياس المراكشي، (ص 15) / الصديقية الغمارية رائدة التصوف العلمي، سارة رشاد، 10 ماي 2019

www.albawabhnews.com

⁴ - نظر: الأجوبة الفقهية للأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص 16) / صديقيون ريجانة طنجة، المختار محمد التسماني، (ص 153).

المبحث الثاني: معالم التجديد الفقهي عند ابن الصديق

بعد أن تعرفنا على مسيرة الشيخ والبيئة التي نشأ فيها، ننتقل هنا لنلقي الضوء على جانبه الفكري؛ مستعرضين معالم مشروعه التجديدي، وطريقته في التعامل مع النصوص والنوازل.

المطلب الأول: تفعيل آلية الاجتهاد الفقهي وإحياء روحها في إطار التجديد المعاصر

يُعدّ التجديد الفقهي ضرورة ملحة لديمومة فاعلية الشريعة الإسلامية وتفاعلها المستمر مع النوازل والمتغيرات المعاصرة؛ وفي هذا السياق، لم يكن مشروع الشيخ عبد الحي بن الصديق الفقهي مجرد استدعاء لمتون تراثية، أو اجتراراً لمقولات مذهبية وتقليداً محضاً لأحكامها، بل مثل محاولة منهجية جادة لإعادة بناء الفكر الإسلامي وربطه بحاجات الواقع. فقد أدرك الشيخ مبكراً أن الجمود الفقهي والتعصب المذهبي والتقليد الأعمى يمثلون عائقاً منيعاً أمام تفاعل الشريعة مع واقع المكلفين، مما دفعه بجرأة علمية راسخة إلى تجاوز قيود التمسك بالقديم والاضيق والانطلاق في فضاء الأدلة الكبرى والمقاصد العليا.

وقد تجلّى هذا التجديد بأجل صوره في إحياء آلية الاجتهاد المطلق وتفعيل روحها العلمية؛ حيث أثبت الشيخ بعلمه الغزير ونظيره الفاحص أن باب الاجتهاد مفتوح لا يُسد، فلم يتقيد بمذهب معين في الفروع أو الأصول، بل تجنب الانتماء المذهبي التقليدي ليرسي قواعد نظر اجتهادي حر يستلهم روح النصوص ويواكب المستجدات، متحرراً من ربة التبعية ومستنداً إلى أفق الاستقلال العلمي¹.

وقد أقام الشيخ هذا الاجتهاد التجديدي على ركيزتين أساسيتين استمدهما من استقائه الدقيق لمراد الشارع:

الأولى: النظر التحليلي الرصين في الدلالات اللغوية للنصوص، من حقيقة ومجاز، وعموم وخصوص، وإطلاق وتقييد، ومجمل ومبين، ومنطوق ومفهوم.

الثانية: اعتبار مقاصد الشريعة الغراء، إدراكاً بأن الأحكام التشريعية وضعت لتحقيق مصالح العباد في الدين والدنيا ودرء المفاسد عنهم².

ومن خلال هذا المسلك المنهجي، لم يقتصر جهده على ترديد القواعد المقررة عند جمهور الأصوليين، بل انتقاها وأعملها بوعي دقيق لتكون أدوات استدلالية فاعلة في ضبط دلالات النصوص وتحقيق مقاصدها الشرعية، مما يبرز انضباط صرحه العلمي على قواعد أصولية محكمة³.

ورغم تفرق بحوثه ورسائله بين طبقات التراث، فقد تجسّد هذا التجديد عياناً في التطبيق العملي والاستنباط الفقهي؛ إذ أبان عن اقتدار فائق في توظيف آليات النظر الدقيق على نصوص الوحي لاستخراج الأحكام والترجيح بينها بمرونة تامة، محتجاً

¹ - انظر: مؤلفات ورسائل الشيخ عبد الحي بن الصديق، حيث صرح مراراً بضرورة التحرر من قيود التعصب المذهبي، واعتماد الاجتهاد المطلق القائم على مناط الدليل الصحيح.

² - انظر: ما أثبتته الشيخ عبد الحي بن الصديق في رسائله ومؤلفاته من سلوكه مسلك المجتهدين وعدم تقيده بمذهب معين في الفروع والأصول، كتاب: نقد مقال في مسائل من علم الحديث والفقه وأصوله وتفضيل بعض المذاهب، عبد الحي بن الصديق، (ص 100).

³ انظر: عبد الحي بن الصديق الغماري الأصولي الناقد والمجتهد المحدد، (ص 46).

بالكاتب والسنة والإجماع والقياس، فضلاً عن نقده لبعض المسلمات التقليدية غير المحصنة؛ كاعتبار قول الصحابي المنفرد¹، أو التسليم المطلق لترجيحات المحدثين في تقديم روايات الصحيحين مطلقاً على غيرها متى تحققت شروط الصحة المعتمدة².

وفي مباحث السنة النبوية، قاده استقراء صنيع المتقدمين وقرائن الأحوال إلى تقرير قواعد منهجية دقيقة، تمثلت في:

استحالة إحاطة الشخص الواحد بجميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق³.

تقرير أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم المجردة لا تفيد الوجوب إلا بقرينة معتبرة⁴.

أن الأفعال المطلقة لا يلحقها التعارض لانتفاء عمومها⁵.

إن هذا المنهج الاستدلالي الحيوي والقائم في جوهره على روح الاجتهاد المطلق والمقاصد الواعية، يمثل تجسيداً حقيقياً لمشروع التجديد الفقهي المعاصر؛ إذ يعيد بناء الصلة الحية والفعالة بين الشريعة الإسلامية وبين متطلبات المجتمع المتجدد، مؤكداً بكل جلاء أن الإسلام -بديناميكيته ومقاصده المرنة- كفيل بأن يقود الحياة، وينير درب الأجيال، ويسهم في حل النوازل المستجدة بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع بحكمة واقتدار.

¹ انظر: التيمم في الكتاب والسنة، وإبطال المذهب القائل أن التيمم لا يجوز بغير التراب، ضمن كتاب: الأجوبة الفقهية لأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص158-159)، مناقشته النقدية لحجية قول الصحابي المنفرد، وموافقة لما قرره الأصوليون والنقاد في عدم اعتباره حجة ملزمة بذاته إذا خالف القياس أو الأصول العامة، محيلاً على تقريرات القاضي أبي بكر الباقلاني وغيره، انظر: التلخيص في أصول الفقه، أبو المعالي الجويني، ت: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، دون طبعة وتاريخ، (3/451).

² انظر: موقفه النقدي من تعصب بعض المتأخرين لترجيح روايات الصحيحين مطلقاً على غيرها، وموافقة لمنهج الإمام الشوكاني وأئمة النقد في قبول الزيادة الثابتة متى استوفت شروط الصحة، وردّ ما خالف الأصول القطعية بقواعد المحدثين (كابن الجوزي وغيره): رخص الطهارة والصلاة وتشديدات الفقهاء، ضمن كتاب الأجوبة الفقهية لأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص469) / نقد مقال في مسائل من علم الحديث والفقه وأصوله وتفضيل بعض المذاهب، عبد الحي بن الصديق، (ص106-107-108)، انظر: الموضوعات، ابن الجوزي، ت: عبد الرحمان محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط1، 1386هـ-1966م، (1/106).

³ ذكر الشيخ عبد الحي هؤلاء الأعلام في رسالته إقامة الحجة على عدم إحاطة أحد من الأئمة الأربعة بالسنة ضمن كتاب تنوير العقول برسائل عبد الحي بن الصديق الغماري في الفقه والأصول، جمع ودراسة وتعليق، د. محمد إلياس المراكشي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1440هـ-2019م، (ص83-84-85)، ومن بينهم الخطيب البغدادي والحافظ العراقي وغيرهم.

⁴ انظر: تحريره لمسألة أفعال النبي ﷺ ودلالاتها، رخص الطهارة والصلاة وتشديدات الفقهاء، ضمن كتاب الأجوبة الفقهية لأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص413-418-424) حيث سار على ما اختاره الإمام الشافعي وقرره المحققون من المالكية (كالخمين بن رشيق والقراقي) من أن الفعل المجرد لا يفيد الوجوب إلا بقرينة تدل على قصد التقرب أو البيان، ينظر: لباب المحصول في علم الأصول، الحسين بن رشيق، تحقيق محمد غزالي عمر جابي، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث، ط1، 1422هـ-2001م، (2/631-632-633).

⁵ انظر: توجيهه لمسألة تعارض الأفعال، بذل الماعون في مسألة أماوون، ضمن كتاب الأجوبة الفقهية لأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري (ص291) بناءً على ما قرره القاضي أبو بكر الباقلاني من أن الأفعال المطلقة لا صيغة عموم لها، وبالتالي تمتنع فيها صور التعارض. بمعناها الاصطلاحي، انظر: التقريب والإرشاد الصغير، أبو بكر الباقلاني، تحقيق، د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1418هـ-1998م، (3/9-11).

المطلب الثاني: مراعاة المقاصد والمآلات

تعدّ العناية بمقاصد الشريعة ومآلات الأفعال من أرفع المراتب الاجتهادية التي يفتقر إليها الفكر الفقهي في مسيرته التجديدية؛ وفي هذا السياق برزت الأسرة الصديقية الغمارية كواحدة من أبرز الأسر العلمية المغربية الرائدة في مجال التجديد الفقهي المعاصر، ولعل مؤلفاتهم واجتهاداتهم شاهدة على ذلك. ومن أهم ما تميزوا به في تصانيفهم تعاملهم مع التراث الفقهي بحس نقدي افتقده علماءنا منذ زمان غير يسير، حيث توسلوا أحياناً في نقدهم الفقهي بالمقاصد الشرعية فردوا كثيراً من الأحكام المخالفة لروح الشريعة. وهنا يظهر بوضوح أن هذه الأسرة المباركة لم تكن تكتفي بتكرار التراث، بل كانت تمتلك شجاعة حقيقية لإعادة قراءته بميزان روح الشريعة وغاياتها.

وقد أبرز الشيخ عبد الحي في هذا المسار نموذجاً استثنائياً، إذ استطاع أن يحقق توازناً فريداً في تفسيره للمقاصد الشرعية واستخدامه للمآلات في اجتهاداته؛ مما مكّنه من مواجهة قضايا العصر برؤية أكثر واقعية، وفهم عميق بأهمية الاجتهاد المرن المراعي للمصلحة العامة دون التفريط في أصول الشريعة، مستنداً إلى توازن دقيق بين فهم نصوص الوحي ومراعاة المآلات الواقعية¹. وفي الحقيقة، يعكس هذا المنهج فقهاً واقعياً يدرك تماماً أن الشريعة وضعت لتحقيق مصالح العباد وتيسير أمورهم، لا لتكبلهم بالتعقيد.

ومن أبرز الأمثلة التطبيقية لمنهجه المقاصدي:

- إبطال شرط الإقامة في إمامة الجمعة: رد الشيخ عبد الحي في رسالته "أريج الآس في إبطال فتوى عالم فاس" على فتوى أحد علماء فاس المعاصرين ببطالان صلاة جمعة أقامها أهل قرية مغربية لسنوات بدعوى أن إمامهم كان يأتيهم مسافراً من منطقة تبعد 16 كيلومتراً، استناداً لشرط المالكية إقامة الإمام². وبين أخطاء المفتي وبعده عن مقاصد التشريع المبنية على اليسر ورفع الحرج، لاسيما وأن مسافة وجوب الجمعة محل خلاف كبير بين الأئمة³.

وهذا موقف عملي يحسد انخياز الشيخ الواضح لواقع الناس وحاجاتهم، ورفضه للتشدد الذي يضيق الواسع ويجعل الفقه عائقاً أمام حياة المجتمع بدلاً من أن يكون رحمة له.

- التوسل بالمقاصد لنقد متون السنة: ارتقى مشروعه لجعل المقاصد حاكماً نقدياً يوازي نقد الأسانيد لكشف علل المتون، ومن ذلك:

¹- انظر: المنحى المقاصدي عند العلماء المعاصرين، (الغماريون نموذجاً)، عبد الله الجباري، مجلة المسلم المعاصر، العدد 154، 30 أكتوبر 2014.

²- قال الشيخ خليل بن إسحاق: "بإمام مقيم" وقال العلامة محمد الأمير المالكي: "ولو نوى أربعة أيام لغير الخطبة، ولا يضر طرو سفره بعد، ومسافر القصر لا يصح إماماً، ومن على كفرسخ يصح، وفيما بينهما خلاف"، ينظر: كتاب ضوء الشموع شرح المجموع في الفقه المالكي، محمد الأمير المالكي، بحاشية: حجازي العدوي المالكي، ت: محمد محمود ولد محمد الأمين المسومي، دار يوسف بن تاشفين، مكتبة الإمام مالك، نواكشط موريتانيا، ط1، 1426هـ-2005م (194/1).

³- انظر: أريج الآس في إبطال فتوى عالم فاس، عبد الحي بن الصديق الغماري، مطبعة طنجة، ط2، 1407هـ-1986م، (ص4).

حديث المسح على العصابة: توقف عند حديث جابر في الرجل المجروح الذي اغتسل فمات¹؛ ولم يكتف ببيان البيهقي والحفاظ بعدم ثبوت شيء في الباب²، بل اعتبر زيادة «أن يتيمم ويعصب على جرحه» حديثاً موضوعاً ومختلقاً، نظراً لمخالفتها الواضحة لروح القرآن ويسره في إباحة التيمم للمريض دون تكلف عصاب أو مسح، جاعلاً من مقاصد التيسير ورفع الحرج دليلاً على بطلانها³.

حديث حث الجدار للتيمم: انتقد حديث ابن الصمة في حث النبي ﷺ الجدار بعصا ليتيمم عليه⁴، وهو الحديث الذي استدل به الشافعي لقصر الصعيد على التراب⁵. ورغم أن شقيقه المحدث عبد العزيز بن الصديق ضعف الحديث سنداً ومتناً في رسالته "جني الثمار" لشدة ضعف إبراهيم بن محمد شيخ الشافعي⁶؛ إلا أن الشيخ عبد الحي زاد بالحكم بوضعه واختلافه لمخالفته أصلاً قطعياً وهو "حفظ المال وصيافته"، إذ يُستحال عقلاً أن يُحْتَجَّ جداراً غير مملوك له، مؤكداً أن هذه العلة هي "العلة التي لا طب لها" مقارنة برد تأويل ابن حجر⁷.

وما يلفت الانتباه هنا هو تلك الجرأة العلمية الواسعة؛ فلم يكتفِ الشيخ بالطرق المعتادة في نقد الأسانيد، بل جعل من المقاصد الكلية والأصول العقلية معياراً صارماً لكشف علل المتون وضعفها، وهو دليل على عمق بصيرته.

فقد كانت له مقاصد واضحة في استدلالاته الأصولية ومعالجاته الفقهية لعل من أبرزها: إعادة الاعتبار للأدلة الشرعية التي حل محلها قول فلان ورأي علان، والتطبيق السليم لقواعد الاجتهاد في محلها، وهو المنهج الذي ينتج حتماً لمن يعتمد عدم إقامة الاعتبار لقول أي مجتهد كان، إن خالف الدليل لنصرة مذهبه أو مذهب إمامه. فهو لا يستصحب المقاصد الشرعية في الصناعة الفقهية فحسب، بل يعممها في مجالات معرفية أخرى، فيستعملها ويستند إليها في الكشف عن علل المتون وبيان وهائها، وهذا من كمال اعتنائه بالمقاصد وعدم إغفاله لها. وخلاصة القول إن الشيخ عبد الحي قدم لنا نموذجاً متكاملًا للعالم الذي يربط النصوص بروحها وغاياتها، لتبقى الشريعة قادرة على هداية الحياة وإصلاحها بكل مرونة وحكمة.

¹ - رواه أبو داود في سننه، ت: شعيب الأرناؤوط، محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ-2009م، كتاب الطهارة، باب المجذور يتيمم، (252/1)، رقم (335)، وصححه الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير"، ت: السيد عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة - بيروت، دون تاريخ، (147/1).

² - قال البيهقي: "ولا يثبت عن النبي في هذا الباب شيء، وأصح ما روي فيه حديث عطاء بن أبي رباح وليس بالقوي، وإنما فيه قول الفقهاء من التابعين فمن بعدهم"، ينظر السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن علي البيهقي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ط1، 1432هـ-2011م، (196/2).

³ - انظر: رخص الطهارة والصلاة وتشديدات الفقهاء، عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص410).

⁴ - رواه الشافعي في الأم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1403هـ-1983م، (68/1)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب كيف التيمم (131/1)، برقم 1007.

⁵ - انظر: التيمم في الكتاب والسنة، وإبطال المذهب القائل إن التيمم لا يجوز بغير التراب، ضمن كتاب: الأجوبة الفقهية للأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص195).

⁶ - انظر: كتاب التيمم في الكتاب والسنة، وإبطال المذهب القائل إن التيمم لا يجوز بغير التراب، عبد الحي بن الصديق بن الصديق الغماري، (ص229-230)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/132).

⁷ - وقد حاول الحافظ ابن حجر رحمه الله الانتصار لمذهب الشافعي في هذا الباب، فقال مسوغاً زيادة حث الجدار بالعصا الواردة في الأم للشافعي: "وهو محمول على أن الجدار كان مباحاً أو مملوكاً لإنسان يعرف رضاه". فتح الباري بشرح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، خرج أحاديثه، محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، مصر، ط1، 1380-1390هـ، (442/1).

المطلب الثالث: الانفتاح على المذاهب الفقهية

تفرض المنهجية الاجتهادية الرصينة الانفتاح الواسع على المدارس الفقهية قاطبة والتحرر من أسر القیود المذهبية الضيقة؛ وضمن هذا الأفق تميز مشروع الشيخ عبد الحي بن الصديق بجعل قوة الحجة ووضوح البرهان المعيار الفيصل للقبول أو الرد، نأياً عن التعصب للرأي أو الانتصار للعصبية المذهبية على حساب الدليل. وقد تجلّى هذا المنهج التحرري جلياً في نقاشاته وردوده المتنوعة على المذاهب المتباينة، كـ:

المدرسة المالكية: كما ظهر جلياً في بعض مؤلفاته مثل: (أريج الآس) و(حكم اللحم المستورد من أوروبا).

المدرسة الحنفية: كما تبين في بحوثه ضمن: (أصول التشريع)، و(تحاف الطلاب)، و(الإهلال).

المدرسة الشافعية: كما برز في تحقيقاته ومسائله المتعلقة بـ: (التييم)، و(الإعلام)، و(حكم الدخان)¹.

وهنا تتجلى سعة عقل الشيخ وعمق اطلاعه؛ فهو لا ينعلق على مذهب معين، بل يتنقل بين المدارس الفقهية بعين الباحث المنصف الذي يرى في التراث الفقهي الإسلامي بمذاهبه كافة ثروة واسعة ومجالاً رحباً للتأمل والاستفادة دون تعصب أو اغلاق. ولم يتوقف هذا الانفتاح عند حدود الرد أو النقد، بل امتد ليشمل الترجيح بين أقوال الأئمة بحسب قوة الدليل وصلاحيته، ومن أبرز الشواهد التطبيقية على ذلك:

ترجيح مذهب المالكية: في مسألة تحريم أكل الحيوان المذبوح من القفا؛ حيث نصر قول المالكية ورجحه على قول من أباحه من العلماء كالنخعي والشعبي وأبي حنيفة والشافعي والظاهرية، مؤكداً في ذلك: "والحق هو ما قاله المالكية من تحريم الحيوان المذبوح من القفا لأن الأدلة تؤيد قولهم"².

مخالفة الإمام الشافعي: في عدد من القضايا الفقهية والأصولية، أبرزها مسألة قصر التيمم على التراب وحده³.

مخالفة الإمام ابن حزم والرد عليه: في مسائل فقهية وحديثية وأصولية متعددة، منتقداً نزعه الظاهرية بقوله: "وابن حزم لجموده على الظاهر لا ينظر عند الحكم على الحديث بالقبول أو الرد إلى الشواهد والمتابعات، بل يحكم على كل حديث على حدته كما يعلمه من قرأ كتابه النفيس (المحلى)، وهذا خطأ منه وقع بسببه في رد أحاديث كثيرة احتج بها الأئمة، نظراً للشواهد والمتابعات التي ينجر بها ضعفها، فهو قد جمد على ظاهر الأسانيد كما جمد على ظاهر النصوص، وهو رحمه الله تعالى مأجور على اجتهاده في هذا وذاك"⁴.

ويبرز في هذا الموقف إنصاف الشيخ العالي وأدبه الجَمُّ؛ فهو لا تمنعه مخالفته الفكرية أو النقدية لأي إمام من حفظ مقامه والاعتراف بفضله واجتهاده، ما يعكس توازناً نادراً بين صرامة المنهج العلمي وسمو الأخلاق العلمية.

¹ - انظر: صديقيون ريجانة طنجة سيدي محمد بن الصديق وأنجاله الأشقاء الخمسة الغماريون، المختار محمد التسماني، (ص 146).

² - انظر: حكم اللحم المستورد من أوروبا النصرانية أو الرد القوي على ابن العربي والقرضاوي، عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص 73).

³ - انظر: كتاب التيمم في الكتاب والسنة، وإبطال المذهب القائل أن التيمم لا يجوز بغير التراب، عبد الحي بن الصديق بن الصديق الغماري، (ص 151 وما بعدها).

⁴ - انظر: الإهلال بجواب السؤال عن حكم اغلال، عبد الحي بن الصديق بن الصديق الغماري، (ص 149).

فقد كان رحمه الله يحذر أشد الحذر من التعصب المذموم ويشن على أصحابه، معلناً بلسان الحال والمقال أن مناط الحق والصواب مداره على الدليل البرهاني الحجة.

وعليه، فإن هذا التحرر المنهجي قد أرسى معالم رؤية تأسيسية واعية، تؤمن بأن الانفتاح على المذاهب الإسلامية كافة يمثل ضرورة ملحة لإحياء روح الاجتهاد وإثراء الفقه، رافضاً تحجير الواسع أو تقييد النظر في قالب مذهبي واحد. وبهذا صار نهجه نموذجاً حياً للاجتهاد المنضبط الذي يرفض التقديس المطلق للآراء السابقة، ويعتبر التمسك بما يعوزه الدليل الصحيح مناقضاً لمقاصد الشريعة ومخالفاً لأمانة البحث العلمي. وما يلفت الانتباه هنا هو قدرته على صياغة رؤية إصلاحية متكاملة تجعل من الاختلاف الفقهي سعة ورحمة، لا سبباً للفرقة والتعصب، ليؤكد لنا أن روح الفقه الحقيقي تكمن دوماً في تحري الحق حيثما كان، لا في الانتصار للأشخاص مهما علت منازلهم.

المطلب الرابع: تحرير الفقه من التبعية المطلقة

قام مشروع العلامة عبد الحي بن الصديق التجديدي على أصل الاستقلال الفكري والبراءة من ربة التقليد الأعمى؛ فلم يعرف عنه الركون إلى ما سلف تقليداً، ولا التسليم بما استقر لدى غيره من المسلمات دون نظر وتحقيق، بل ظهرت منه نزعة اجتهادية مستقلة تأبى الخضوع لغير الدليل والتعليل، وهو منهج جلي لكل من طالع مصنفاته. وهنا يظهر بوضوح أن الشيخ كان يرفض تماماً الانصياع الأعمى لأي رأي مهما كان مصدره، مؤمناً بأن قيمة العلم تبدأ فعلياً حين يتوقف النقل المجرد ويبدأ التفكير والتحقيق.

وقد برز هذا التحرر المنهجي في نقده الشديد لمسلك المقلدة والجامدين، كاشفاً عن عوج طريقهم في التعامل مع الأصول والنصوص عبر محاور ثلاثة:

موقف الجامدين من السنة النبوية: إذ كشف عن تعاملهم مع الأثر الشريف بقوله:

"إن من خبر حال المقلدين وسر غور أولئك الجامدين لم يخف عليه ذلك الموقف الذي يقفونه من السنة النبوية عند الاحتجاج بها، حيث لا تجد منهم إلا أذناً صماً وعقلاً جامداً لا تفقه لها معنى ولا تقيم لها وزناً، كأنها ليست هي الأصل الثاني من أصول الشريعة والأساس المكين من أسسها العظيمة، ومصادق هذا أنك تجدهم يقدّون القواعد ويوصلون الأصول لرد السنة ونبذها ظهرياً إذا كانت مخالفة للمذهب¹."

وفي هذا تعبير صادق عن غيرته البالغة على السنة النبوية، حيث لم يقبل أن تعطّل النصوص الصحيحة وتُهمل لمجرد مخالفتها للمذهب، بل كان صريحاً وجريئاً في فضح هذا التعصب الذي يجعل من آراء الرجال حاكمة على هدي النبي صلى الله عليه وسلم.

صناعة القواعد الأصولية انتصاراً للمذهب: منتقداً القواعد المصطنعة التي استنبطها المقلدة لدعم آرائهم، بقوله:

"إن علماء الأصول المقلدين للمذاهب كثيراً ما يستنبطون قواعد الأصول من أقوال إمام المذهب أو بعض المجتهدين في المذهب أصحاب التخريج على أصوله، وهذا هو السبب فيما نراه في كتب الأصول من خلاف عظيم في قواعده...²"

¹ - انظر: تبين المدارك لرححان سنية تحية المسجد وقت خطبة الجمعة في مذهب مالك، عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص 13).

² - انظر: رخص الطهارة والصلاة وتشديدات الفقهاء، عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص 8).

وما لفت انتباهي هنا هو عمق نظرة الشيخ؛ فهو لم يكتف بمهاجمة الأحكام الظاهرة، بل كشف جذور الخلل عبر تتبع كيف كانت تُختَرع القواعد وتُفَصَّل على مَقاس الآراء المذهبية المسبقة، وهو ما تفسر به كثرة الاضطرابات والخلافات في كتب الأصول.

جعل الفروع أصولاً: ومبيناً موطن الخلل المنهجي الفاضح في صنيعهم بقوله:

"المقلدون للمذاهب الفقهية تركوا تحكيم القواعد المستنبطة من اللغة العربية، ودلالة نصوص القرآن والسنة على الأحكام، ومقاصد الشريعة في تشريعها واستنبطوا قواعد الأصول من أقوال إمام المذهب... وهذا خطأ فاضح وبعد عن الصواب واضح، لأن أخذ القاعدة من الفروع الفقهية يستلزم أن يكون الدليل على حكم الفرع مطلوباً بعد اعتقاد حكمه والعمل به، وهذا عكس المقصود من قواعد الأصول، لأن المقصود منها هو أن يكون حكم الفرع ناتجاً عن القاعدة الأصولية، لا أن تكون القاعدة ناتجة عن حكم الفرع¹".

وهو هنا يطرح نقداً منطقياً في غاية القوة؛ إذ يبين بأسلوب مباشر كيف قلب هؤلاء المقلدة هرم المعرفة رأساً على عقب يجعلهم الفروع أصولاً، وكيف أدى هذا الانعكاس المنهجي إلى إبطال الغاية الحقيقية من قواعد الاستنباط.

وخلاصة القول إن الشيخ عبد الحي قد تبني منهجاً نقدياً مرناً يرفض التبعية المطلقة، ويسلك طريق الاجتهاد الحر في تمحيص الآراء وإعادة تقويمها، جاعلاً من مقاصد الشريعة والدليل البرهاني بوصلة لتفعيل النصوص وإيجاد الحلول. ومجمل طهره يؤكد لنا أن دعوته لم تكن بغرض الهدم أو إحداث الفوضى، بل كانت محاولة واعية وصادقة لرد الأمور إلى نصابها الصحيح، وإحياء روح الاجتهاد المنضبط ببرهان الشرع ومقاصده بعيداً عن التكلف والجمود.

المطلب الخامس: نقد فروع المذهب المالكي

إن التجديد الحقيقي ينبع أولاً من يقظة حسّ نقدي قادر على تفكيك الموروث الفقهي وتمحيص فروعه؛ وهذا ما تجسّد بوضوح في رؤية الشيخ عبد الحي بن الصديق التجديدية، إذ وظّف بصيرته العلمية النافذة في نقد التراث الفقهي ومناقشة متونه، لا سيما ما تخللها من قيود وتشديدات غير مبررة، مُنتصراً لروح الشريعة السمحة وقاعدتها الكبرى في التيسير.

ولا يكاد يخفى على المتأمل في الفروع المدونة بكتب الفقهاء تلك التشديدات التي تصدر منهم أحياناً عند تحرير الشروط والأركان، لا سيما في باب العبادات. وهو أمر لم تنفرد به مدرسة دون أخرى، بل تسرّب إلى تفرعات المذاهب كافة²؛ ومن أبرز أمثله الشروط التي اشترطوها لصحة التيمم، كحصر الصعيد في التراب عند الشافعي، ومنع التيمم للمسافر الواحد للماء عند الجمهور، فضلاً عن التعقيدات المتعلقة بطلب الماء. وكل ذلك يناقض مبدأ التيسير الذي تبني عليه أحكام الطهارة، صيانةً لقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾³. وهنا يبرز عمق بصر الشيخ الذي أدرك أن الشريعة وضعت لترفع الحرج، لا لتثقل كواهل المكلفين بأغلال متكلفة.

ولأجل تفكيك هذا الجمود، انبرى الشيخ لتأليف رسالته الماتعة "التيمم في الكتاب والسنة، وإبطال المذهب القائل إن التيمم لا يجوز بغير التراب"، وعززها بـ "رخص الطهارة والصلاة وتشديدات الفقهاء"، مؤكداً فيها جواز التيمم بكل ما يسمى

¹ - رخص الطهارة والصلاة وتشديدات الفقهاء، عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص 9).

² - انظر: التيمم في الكتاب والسنة، وإبطال المذهب القائل: إن التيمم لا يجوز بغير التراب، عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص 151).

³ - سورة المائدة آية 7.

صعيداً لغة ولو كان حجراً صلباً¹. ويبيّن أن قصر الجواز على التراب يُعدّ تحجيراً لما وسعه الله تعالى ومخالفة لحكمة التشريع². وما يلفت الانتباه حقاً هو الجرأة العلمية للشيخ في كشف كيف عقد الفقهاء ما يسره الشرع بشروط يعجزها الطبع ولا يقرها دين اليسر.

وقد حاض معاركه الفقهية الكبرى مع الفروع السائدة في بيئته المالكية، ومن جليّ أمثلة ذلك نقده لمسألة: وجوب التيمم بعد دخول الوقت لا قبله، وهي مسألة وافق فيها المالكية الشافعية والحنابلة³، كما يشير ابن جزري في "قوانينه الفقهية" بقوله: "فرائض التيمم: فعُله بعد دخول الوقت، وطلب الماء، خلافاً لأبي حنيفة فيهما"⁴.

وقد استند القائلون بهذا الحكم إلى أدلة أخضعها الشيخ للنقض والتمحيص، فرداً إياها واحدة تلو الأخرى بما يأتي:

القول بأن التيمم طهارة ضرورة، ولا ضرورة قبل الوقت⁵: أبطل الشيخ هذا المسلك موضحاً أن ظاهر قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾⁶ كافٍ في الدلالة على جواز التيمم قبل الوقت؛ لأنه بدل عن الوضوء، والبدل يأخذ حكم المبدل منه شرعاً ما لم يرد دليل بالترقية المدومة هنا⁷. ويدعم ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين»⁸، إذ سمى التيمم طهوراً ليقوم مقام الطهارة المائية في كل أمر⁹.

الاستدلال بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾: ردّ الشيخ بأن المعنى: إذا أردتم القيام إليها قطعاً، إذ لا معنى لأن يدخل المكلف في الصلاة ثم يتوضأ أو يتيمم وهو قائم فيها. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾¹⁰ أي: إذا أردت القراءة، والتيمم قبل الوقت مُريدٌ للصلاة فيشملة عموم النص.

1- التيمم في الكتاب والسنة، وإبطال المذهب القائل: إن التيمم لا يجوز بغير التراب، عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص 151).

2- المرجع السابق، (ص 151).

3- انظر: الإكليل شرح مختصر خليل، للأمر الكبير، تحقيق وتعليق عبد الله بن الصديق الغماري، مكتبة القاهرة، دون طبعة وتاريخ، (ص 30)، حاشية البيجوري على شرح ابن قاسم لمختصر أبي شجاع، إبراهيم البيجوري، ت: سيد بن محمد السناري، دار الحديث، القاهرة، دون طبعة، 2013م، (207/1-206/1)، منار السبيل في شرح الدليل، لإبراهيم بن ضويان، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط 1 سنة 1421هـ، (ص 40).

4- القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، والتنبيه، على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، محمد بن جزري الغرناطي، ت: ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1، 1434هـ-2013م، (ص 78).

5- حاشية البيجوري على شرح ابن قاسم لمختصر أبي شجاع، إبراهيم البيجوري، (207/1).

6- سورة النساء آية 43.

7- التيمم في الكتاب والسنة، وإبطال المذهب القائل: إن التيمم لا يجوز بغير التراب، عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص 154).

8- رواه الترمذي في "سننه" من حديث أبي ذر الغفاري، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1996م، كتاب الطهارة، باب: التيمم للجنب إذا لم يجد الماء، برقم: 124، (165/1)، وقال: حديث حسن صحيح.

9- التيمم في الكتاب والسنة، وإبطال المذهب القائل: إن التيمم لا يجوز بغير التراب، عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص 192).

10- سورة النحل آية 98.

الاستدلال بتعليق الرخصة في حديث: «أينما أدركت رجلاً من أمّتي الصلاة؛ فعنده مسجده وعنده طهوره»¹، حيث أثبت الشيخ أن التيمم جارٍ على القياس كونه طهارة تُستباح بها الصلاة فتجوز قبل الوقت كالوضوء²، ولهذا اعترف ابن رشد الحفيد في "بداية المجتهد" بضعف هذه المسألة رغم مذهبيته، مصرحاً بأن التوقيت في العبادة لا يكون إلا بدليل سمعي³.

فقد أبان نفسه الاجتهادي عن جرأة علمية في نقد المؤلف وإسقاط الاعتبارات التي لا سند لها، متحرراً من وثاق النقل المجرد ليحكمه ميزان الدليل ومقاصد الشريعة الكلية. وبهذا الصنيع، رسّخ الشيخ معالم منهج إصلاحه يعيد وصل الفروع بأصولها السمحة، مؤكداً أن التجديد الحقيقي هو الذي يعيد للدين يسره وسعته، بلغة علمية رصينة توازن بين صلابة الدليل وحكمة التيسير، بعيداً عن الإطّباب الممل أو الاختصار المخل.

المطلب السادس: الواقعية والتزام مبدأ التيسير ورفع الحرج

تميز منهج الإمام عبد الحي بن الصديق بارتباطه الوثيق بالواقع المعيش، وحرصه الشديد على ربط النصوص الشرعية بحياة الناس عبر معالجة النوازل المستجدة وفق المقاصد الشرعية؛ فقد قامت طريقته الاجتهادية على الاستقراء والاستقصاء الشامل لجمع الأدلة وفحصها وتحليلها بمنهجية علمية دقيقة، بما يضمن تنزيل الأحكام بحلول متزنة تحقق المصلحة العامة وتوازن بين الثوابت والمتغيرات.

وإذا كانت الشريعة الإسلامية مبنية أساساً على التيسير ورفع الحرج لتحقيق مصالح العباد ودرء المفاسد عنهم بلا عنت ولا تشديد، فإن الشيخ انطلق من هذه المشكاة ليقدّم مقارنته الفقهية للقضايا النازلة التي تعم بها البلوى؛ مساهمةً منه بفتوى تجديدية قامت على التحرر من متاهات الغلو ومستندةً إلى روح الاجتهاد المقاصدي، لا سيما في نازلة "الدخان وطابه"⁴. فقد أثّرت حولها منذ ظهورهما وما رافقهما من أضرار طبية موجبة من الخلاف العميق بين العلماء؛ فذهب فريق إلى عدّ متعاطيه فاسقاً تُبطل الصلاة خلفه، بينما ذهب آخرون إلى خلاف ذلك. وإزاء هذا التشديد، تصدى الشيخ رحمه الله للنازلة مستنداً إلى قوة الدليل، مقررّاً جواز الصلاة خلف متعاطي الدخان وصحة إمامته، ومستندلاً على ما يراه صحيحاً بمجموعة من الأدلة النقلية والعقلية التي أوردها كالاتي⁵:

الدليل الأول: وجوب الاستناد في الفتوى إلى دليل صحيح وصريح يعتد به.

الدليل الثاني: الوجود الواقعي للاختلاف المعترف في حكم الدخان بين الجواز والمنع، مما يجعل الفتوى مقابلة بمثلها.

¹ - رواه أحمد في مسنده (248/5) من حديث أبي أمامة، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط 1، 2001م.

² - التيمم في الكتاب والسنة، وإبطال المذهب القائل: إن التيمم لا يجوز بغير التراب، عبد الحي بن الصديق الغماري، (ص 155).

³ - انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، تحقيق: علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1416-1996م، (1/99).

⁴ - نوع من أنواع التبغ معروف لدى مستعمليه يداومون على استنشاقه.

⁵ - انظر: المحتجى في التفسير والحديث والفقه والفتاوى ونقد الأقوال المخالفة للدليل، عبد الحي بن الصديق الغماري، مخطوط رقم اللوحة 125.

الدليل الثالث: أن الأصل المعتمد في شروط إمامة الصلاة هو تقديم الأفضل في القراءة والعلم والسن لا العدالة المطلقة؛ مستدلاً بقوله صلى الله عليه وسلم: «يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله»، وبغيره مما يدل دلالة قطعية على عدم اشتراط العدالة المطلقة في إمام الصلاة.

الدليل الرابع: استقرار إجماع الصحابة رضي الله عنهم على الصلاة وراء الأئمة الفساق كالحجاج بن يوسف الثقفي وغيره. الدليل الخامس: أن القول ببطالان الصلاة خلف متعاطي المحرم يقتضي نسخ الصلوات وسد أبواب المساجد، لتعذر وجود المعصومين من الوقوع في المعاصي سواء كانوا أئمة أو غيرهم.

وعقب استعراضه لتلك الأدلة التي زواج فيها بين النقل الصحيح والنظر العقلي السديد، ختم مناقشته مؤكداً أن أدلته تفيد القطع بصحة الصلاة خلف متعاطيها.

وخلاصة القول إن شعيرة الصلاة لما كانت أعظم العبادات وأجل القربات، فإنه ينبغي أن يتصدر لها أكمل الناس هدياً؛ بيد أن الشيخ عبد الحي -بنفسه التجديدي الأصيل وقوته العلمية المتينة - أبان عن حقيقة الحكم بجرأة وثبات، مقررراً صحة إمامة متعاطي الدخان بلا مdahنة للتشدد. وإذا كانت إمامته صحيحة مجزئة عند تعذر البديل، فإن غيره يبقى أولى وأحق بها، فيُقدّم صاحب الهدي الحسن والورع رعاية لحرمة هذه الشعيرة ومكانتها العظمى، من غير أن يؤدي ذلك إلى إبطال رخص الشريعة أو تضيق واسعها.

وبهذه الوقفات عند آراء الشيخ عبد الحي الغماري واجتهاداته الفقهية، تتضح المعالم الكبرى لخطابه العلمي؛ لتتجلى لنا بوضوح ملامح رؤيته، وتكتمل الصورة العامة لفكره ومساره التجديدي.

الخاتمة

إن هذه الجولة العلمية في فكر العلامة الشيخ عبد الحي بن الصديق الغماري ومشروعه التجديدي قد أفضت بنا إلى رؤية واضحة ومكتملة حول قيمة وعظم ما قدمه هذا العالم الجليل لخدمة الفقه الإسلامي ومساره التاريخي. لقد كشف لنا هذا البحث أن التجديد عند الشيخ لم يكن بتاتاً قطيعة مع الماضي أو خروجاً عن أصول الشريعة، بل كان امتداداً طبيعياً وأصيلًا لمنهج المحققين من سلف الأمة، الذين جعلوا غايتهم الأولى اتباع الدليل الشرعي أينما وجد، فحرروا بشجاعة تامة من قيود التعصب المذهبي المقيت والتقليد الأعمى الذي يحبس طاقات العقل ويمنع الفقه من أداء دوره الحيوي في قيادة الحياة وتوجيه مسارها.

ولقد ظهرت عبقرية الشيخ واضحة في ملكته الراسخة على الجمع الحكيم بين الالتزام بالأصول الثابتة وفهم المقاصد العليا للشريعة، وهو ما مكّنه من التعامل مع قضايا العصر ونوازل برؤية متوازنة ومنفتحة، تجمع بدقة بين ثوابت الدين الأصيلة ومتغيرات الواقع التي لا تتوقف عن التجدد. ولم تكن هذه الأفكار مجرد طُرْح نظري بحث، بل تجلت عملياً وبكل وضوح في اختياراته الفقهية الجريئة التي خالفت المشهور المذهبي عندما اقتضى الدليل ذلك، مسجلةً بذلك موقفاً نقدياً شجاعاً أعاد للفقه حيويته المعهودة وجعله قادراً على تلبية حاجات الناس ومستجدات زمانهم في كل عصر ومصر.

ولعل أهم ما نخرج به من هذه الدراسة هو أن المنهجية التي تبناها الشيخ الغماري تمثل نموذجاً رصيناً وملهماً لكل باحث في كيفية النظر الفاحص في تراثنا الفقهي؛ فهي تحثنا على الإفادة من سعة المذاهب الفقهية وتنوعها بعيداً عن قيود الجمود، والالتزام بالنص الشريف فهماً وإدراكاً لراميهِ، والانفتاح على الواقع بتبصر. كما تؤكد لنا هذه التجربة العلمية الثرية أن الفقه الإسلامي ليس قالباً جامداً أو بنياناً مغلقاً، بل هو علم حي ومتجدد دائماً متى وُجد العلماء الربانيون القادرون على الاجتهاد الدقيق، والربط السليم بين نصوص الوحي الصافية والواقع المعيش ونوازل المتجددة.

وخلاصة القول؛ نسأل الله تعالى أن نكون قد وفقنا في إبراز ملامح هذا الإرث العلمي الضخم، وتقديم قراءة وافية ومتبصرة تليق بمكانة الشيخ عبد الحي الغماري وجهوده المباركة، ليكون هذا العمل لبنة نافعة في صرح البحث العلمي الرصين وزاداً لكل مهتم بمجال الفقه والشريعة. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
- الأجوبة الفقهية للأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري، عبد الحي بن الصديق الغماري، جمع ودراسة وتعليق، د. محمد إلياس المراكشي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط1، 1999م.
- أريج الآس في إبطال فتوى عالم فاس، عبد الحي بن الصديق الغماري، مطبعة طنجة، ط2، 1407هـ-1986م.
- إسعاف الإخوان الراغبين بتراجم ثلة من علماء المغرب المعاصرين، محمد بن الفاطمي السلمي، الشهير بابن الحاج، تقديم الأستاذ عبد الله كنون، مطبعة الجديدة، ط1، 1412هـ-1992م.
- الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 2002م.
- إقامة الحجة على عدم إحاطة أحد من الأئمة الأربعة بالسنة ضمن كتاب تنوير العقول برسائل عبد الحي بن الصديق الغماري في الفقه والأصول، جمع ودراسة وتعليق، د. محمد إلياس المراكشي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1440هـ-2019م.
- الإكليل شرح مختصر خليل، للأمر الكبير، تحقيق وتعليق عبد الله بن الصديق الغماري، مكتبة القاهرة، دون تاريخ.
- الإلهال بجواب السؤال عن حكم اغلال، عبد الحي بن الصديق بن الصديق الغماري، ضمن كتاب: الأجوبة الفقهية للأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري .
- البحر العميق في مرويات ابن الصديق، أحمد بن الصديق الغماري، دار الكتي، القاهرة، 2007م.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، تحقيق: علي محمد معوض-الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1416-1996م.
- بذل الماعون في مسألة أمارون، ضمن كتاب الأجوبة الفقهية للأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري
- تبين المدارك لرحان سنية تحية المسجد وقت خطبة الجمعة في مذهب مالك، عبد الحي بن الصديق الغماري، تقديم الطبعة الثانية، عبد اللطيف بن عبد الغني جسوس، دار الفرقان للنشر الحديث، 1405هـ.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، دراسة وتحقيق: د. سيد عبد العزيز -د عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث -توزيع المكتبة المكية، ط1، 1998م.
- التصور والتصديق بأخبار الشيخ محمد بن الصديق، أحمد بن الصديق، مكتبة الخانجي، مصر، 1366هـ.

- التقريب والإرشاد الصغير، أبو بكر الباقلاني، تحقيق، د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1418هـ-1998م.
- تكملة معجم المؤلفين، وفیات (1397-1415 هـ) = (1977-1995 م)، محمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1997م.
- التلخيص الحبير، ابن حجر، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة — بيروت، بدون تاريخ.
- التلخيص في أصول الفقه، أبو المعالي الجويني، ت: عبد الله جو لم النبالي وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، دون طبعة وتاريخ، (451/3).
- تنوير العقول برسائل عبد الحي بن الصديق الغماري في الفقه والأصول، عبد الحي بن الصديق الغماري، جمع ودراسة وتعليق، د. محمد إلياس المراكشي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1440هـ-2019م.
- التيمم في الكتاب والسنة، وإبطال المذهب القائل إن التيمم لا يجوز بغير التراب، ضمن كتاب: الأجوبة الفقهية للأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري.
- حاشية البيهقي على شرح ابن قاسم لمختصر أبي شجاع، إبراهيم البيهقي، ت: سيد بن محمد السناري، دار الحديث، القاهرة، دون طبعة، 2013م.
- حكم اللحم المستورد من أوربا النصرانية أو الرد القوي على ابن العربي والقرضاوي، عبد الحي بن الصديق الغماري، تقديم المختار محمد التمساني، المطابع المغربية والدولية، طنجة، ط3، 1414هـ-1994م.
- رخص الطهارة والصلاة وتشديدات الفقهاء، ضمن كتاب الأجوبة الفقهية للأصولي عبد الحي بن الصديق الغماري.
- سل النصال للنضال بالأشياخ وأهل الكمال، عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة، تحقيق وتنسيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1417هـ-1997م.
- سنن أبي داود، أبو داود بن الأشعث السجستاني، ت: شعيب الأرناؤوط، محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ-2009م.
- سنن الترمذي، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996م، كتاب الطهارة، باب: التيمم للجنب إذا لم يجد الماء.
- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن علي البيهقي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز حجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ط1، 1432هـ-2011م.
- الشافعي في الأم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1403هـ-1983م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت 1987م.
- الصديقية الغمارية رائدة التصوف العلمي، سارة رشاد، 10 ماي 2019 www.albawabhnews.com.
- صديقيون ربحانة طنجة سيدي محمد بن الصديق وأنجاله الأشقاء الخمسة الغماريون، المختار محمد التسماني، تقديم: الشيخ أبي الفتوح عبد الله التليدي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ _ 2007م.
- عبد الحي بن الصديق الغماري الأصولي الناقد والمجتهد المجدد، د. محمد إلياس المراكشي، دار القلم، دمشق، ط1، 1330هـ _ 2019م.
- علماء وصلحاء أدركتهم، عبد الله عبد المومن الغماري، دار الأمان الرباط، 2014.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود لشرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1415هـ.
- فتح الباري بشرح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، خرج أحاديثه، محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، مصر، ط1، 1380-1390هـ.
- الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، د. يوسف القرضاوي، ط2، مكتبة وهبة، مصر: 1419/1999.
- القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، والتنبيه، على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، محمد بن جزى الغرناطي، ت: ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1434هـ _ 2013م.
- كتاب ضوء الشموع شرح المجموع في الفقه المالكي، محمد الأمير المالكي، بحاشية: حجازي العدوي المالكي، ت: محمد محمود ولد محمد الأمين المسومي، دار يوسف بن تاشفين، مكتبة الإمام مالك، نواكشط موريتانيا، ط1، 1426هـ _ 2005م.
- لباب المحصول في علم الأصول، الحسين بن رشيق، تحقيق محمد غزالي عمر جابي، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث، ط1، 1422هـ _ 2001م.
- لسان العرب محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
- المحتجى في التفسير والحديث والفقه والفتاوى ونقد الأقوال المخالفة للدليل، عبد الحي بن الصديق الغماري، (مخطوط).
- المجلة الغمارية، إصدار واحدة آل البيت لإحياء التراث والعلوم، فلسطين، العدد 20، 1434هـ.
- مداوي لعل الجامع الصغير وشرحي المناوي، أحمد بن الصديق الغماري، دار الكتي، القاهرة، مصر، ط1، 1996م.
- المرحوم الشيخ سيدي عبد الحي بن الصديق لعبد السلام البقاش، من منشورات المجلس العملي المحلي بطنجة ضمن سلسلة علماء في ضيافة المجلس العملي.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م.
- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م.
- منار السبيل في شرح الدليل، لإبراهيم بن ضويان، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط1 سنة 1421هـ.
- المنحى المقاصدي عند العلماء المعاصرين، (الغماريون نموذجاً)، عبد الله الجباري، مجلة المسلم المعاصر، العدد 154، 30 أكتوبر 2014.
- المنحى المقاصدي عند العلماء المعاصرين، (الغماريون نموذجاً)، عبد الله الجباري، مجلة المسلم المعاصر، العدد 154، 30 أكتوبر 2014.
- الموضوعات، ابن الجوزي، ت: عبد الرحمان محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط1، 1386هـ-1966م.
- نظرات في بعض كتب السيد عبد الحي بن الصديق، من منشورات المجلس العملي المحلي بطنجة، ضمن سلسلة علماء في ضيافة المجلس العلمي.
- نقد مقال في مسائل من علم الحديث والفقه وأصوله وتفضيل بعض المذاهب، عبد الحي بن الصديق الغماري، دون طبعة وتاريخ.